CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعـــلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترو

قبـــل الساعة 17/00 من يوم 23 آب/ أغسطس 2011

(الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2011/37*

Original: English

تقرير يقول إن النمو الاقتصادي البالغ 9 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يحد من العوائق الهيكلية التي تعرقل التنمية

- **ما زال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدنى بنسبة 7 في المائة عما كان عليه منذ عشر سنوات**
- البطالة المرتفعة بشكل مستمر والفقر الواسع الانتشار وزيادة حالات انعدام الأمن الغذائي هـــي أمـــور تشكل تهديداً خطيراً لرأس المال البشري الفلسطيني
- أدلة جديدة على خسائر مالية كبيرة بسبب "الواردات غير المباشرة"
- **تداعيات سلبية لفصل القدس الشرقية عن الاقتصاد الفلسطيني**

جنيف، *23 آب/أغسطس 2011*- نما اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 9,3 في المائة في عام 2010، فبلغت نسبة النمو في غزة 15 في المائـــة وفي الـــضفة الغربية 7,6 في المائة، حسبما جاء في التقرير السنوي الصادر عن الأونكتاد: **'تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني'**. بيـــد أن التقريـــر يذكر أن هذا النمو لم يخفّض معدل البطالة البالغ 30 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو مستوى ظل مستمراً منذ عام 2009. وتقول هذه الدراسة إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام 2010 كان لا يزال أدنى بنسبة 7 في المائة من مستواه في عام 1999.

الإيرادات الفلسطينية المفقودة: يشدد التقرير على وجود "تسرب" مالي كبير نتيجةً لوجود مستويات كبيرة من "الواردات غير المباشرة". فالواردات الفلسطينية مـــن إسرائيل لا تخضع للضرائب، حسب نص بروتوكول باريس. بيد أن جزءاً يُعتد به من هذه الواردات يتكون من سلع مُنتَجة في باقي العالم ويعاد تـــصديرها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، فتعود إلى الخزانة الإسرائيلية إيرادات هذه الواردات. وتوضح دراسة حديثة صادرة عن بنك إسرائيل أن نحو 58 في المائة مما يُذكر رسمياً علـــى أنـــه صادرات إسرائيلية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة يأتي فعلاً من الخارج عن طريق القطاع التجاري الإسرائيلي. وتستولي السلطات الإسرائيلية على الإيرادات الجمركيـــة

* بيانـــات الاتـــصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

المتأتية من هذه الواردات ولا تحولها إلى السلطة الفلسطينية. وتُقدَّر الخسائر التي تتحملها الخزانة الفلسطينية نتيجةً لذلك بنحو 480 مليون دولار، أي 25 في المائة من الإيرادات العامة الفلسطينية.

ويشير تقييم الأونكتاد للتكلفة الاقتصادية لهذا التسرب المالي وتكلفته من حيث العمالة إلى أنه لو كانت هذه الأموال قد أُتيحت كحافز مالي لأمكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة إضافية قدرها 10 في المائة (500 مليون دولار في العام) ولأمكن زيادة العمالة بنسبة 4 في المائة (000 30-000 40 فرصة عمل في العام). وهذه الخسارة تُبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في الترتيب الموضوع لمقاصة الإيرادات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والحاجة إلى اتخاذ تدابير لعلاج التأثيرات السلبية الناجمة عن "عدم التماثل" الخطير للمعلومات بين الجانبين. وهذا الدليل الجديد المتعلق بالواردات الفلسطينية يؤكد أن قدراً كبيراً من التجارة الفلسطينية يتم فعلاً مع باقي العالم وليس مع إسرائيل.

ويسوق التقرير أيضاً حجة مفادها أن **النمو المتحقق في عام 2010 ليس علامة على حدوث انتعاش** مستدام بل هو بالأحرى انعكاس لحالة اقتصاد يتعافى من مستوى متدن. ويقول التقرير إن النمو قد جاء بعد تراجع اقتصادي دام عقداً من الزمان وفي سياق عملية تقليص التصنيع المستمرة. وأوجه القلق المتعلقة بمسألة استدامة النمو ناشئة عن حدوث تراجع تكنولوجي ملحوظ وعن كون النمو في عام 2010 قد اعتمد على المعونة الكبيرة المقدمة من المانحين والإنفاق العام. أما انتعاش القطاع الخاص فما زال يعوقه تشييد "الجدار الفاصل" والقيود المفروضة على التنقل والدخول إلى جانب الإمكانية المحدودة للوصول إلى الأسواق الخارجية من أجل تصدير السلع أو استيراد عوامل الإنتاج وحدوث تقلّص كبير للقاعدة الإنتاجية وقاعدة الموارد الطبيعية.

الجدار العازل يعمق العزلة عن الأسواق العالمية: أُعيق تنقل الفلسطينيين وسلعهم في الضفة الغربية في عام 2010 بفعل وجود أكثر من 500 عائق ونقطة تفتيش. فالصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، التي يبلغ نصيبها نحو 90 في المائة من مجموع صادرات الأرض الفلسطينية المحتلة، قد انخفضت بنسبة رهيبة قدها 30 في المائة خلال الفترة 2008-2009 وما زالت لم تنتعش بعد. وقد أدت القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع إلى الضفة الغربية وغزة ومنهما وداخلهما إلى انعدام وفورات التكلفة المرتبطة بحجم الإنتاج وإلى تدهور تكنولوجي كما أنها أعاقت ظهور قطاع تصديري قادر على تقديم إسهامات كبيرة في التنمية الاقتصادية. ويقول التقرير إن تكاليف المعاملات الباهظة وفترات الانتظار الطويلة والتلفُ الذي يحدث للسلع عند المعابر هي أمور تقوّض الصناعات ومؤسسات الأعمال الفلسطينية القائمة وتثبّط الاستثمارات المحتملة.

غزة تفترق عن الضفة الغربية: على الرغم من الدمار الهائل الذي حدث للممتلكات الخاصة والعامة أثناء المواجهة العسكرية التي دامت 24 يوماً في قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008، فإن استيراد مواد التشييد إلى غزة ما زال محظوراً. والاستثناء الوحيد هو واردات المنظمات الدولية. بيد أن تخفيف الحصار الإسرائيلي تخفيفاً معتدلاً في عام 2010 قد أسفر عن حدوث بعض التحسّن في النشاط الاقتصادي في غزة، وإن كانت الأوضاع الإنسانية ما زالت رهيبة، حسبما جاء في التقرير.

المستويات المرتفعة للبطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي: كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بلا نمو في العمالة، إذ ما زالت البطالة تدور حول 30 في المائة. وتنطوي الفترات المطوَّلة التي تحدث فيها بطالة مرتفعة وانقطاع الأنشطة الإنتاجية على خطر "فقدان المهارات" لدى العمال الفلسطينيين كما أنها تسبب ضرراً طويل الأجل لرأس المال البشري. وما زال الفقر أيضاً مشكلة خطيرة إذ إن 26 في المائة من الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة كانوا يعيشون في حالة فقر في عامي 2009 و2010- وبلغ معدل الفقر 38 في المائة في غزة و18 في المائة في الضفة الغربية. وفي عام 2010، كانت نصف الأُسر المعيشية الفلسطينية تعيش حالة انعدام أمن غذائي أو معرضة له.

الاعتماد الاقتصادي والتجاري المستمر على إسرائيل: بينما هبطت الصادرات من 14 إلى 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي 2008 و2010، ظلت الواردات تشكل نحو 65 في المائة واتسع العجز التجاري ليصل إلى 4 مليارات دولارات أو 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان العجز التجاري ا لفلسطيني مع إسرائيل والبالغ 2,8 من مليارات الدولارات يشكل نحو 70 في المائة من مجموع العجز التجاري للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2010. وكان ذلك أكبر من التحويلات الصافية الراهنة البالغة 2,7 من مليارات الدولارات والتي تشمل مجموع الدعم المقدم من المانحين إلى السلطة الفلسطينية.

الضعف المالي على الرغم من الإصلاح: نتيجةً للإصلاحات المالية الجارية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك خفض الإعانات المقدمة لاستهلاك الكهرباء، انخفض العجز في الميزانية إلى 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - أي إلى 1.5 مليار دولار - بالمقارنة مع نسبة 25 في المائة في عام 2008. وقد ظل الأونكتاد على مدار السنين يدفع بأن الإصلاحات المالية ينبغي أن تكون مصحوبةً باتخاذ تدابير لحماية الأسر المعيشية الفقيرة من الآثار السلبية المترتبة على الوضع. وأحد أسباب الضعف المالي الفلسطيني والتقلب المحتمل في الأوضاع هو سيطرة إسرائيل على معظم الإيرادات الفلسطينية المتأتية من رسوم الاستيراد، التي يبلغ نصيبها 60-70 في المائة من مجموع الإيرادات العامة. وما زالت السلطة الفلسطينية معتمدة على تعاون إسرائيل في الإفراج عن الإيرادات الفلسطينية التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى قدرة السلطة الفلسطينية على دفع مستحقات المورِّدين من القطاعين العام والخاص ومرتبات 000 150 موظف عمومي.

الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: يتمثل أحد المعوقات الكبيرة التي تعترض تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الفصل المتزايد للقدس الشرقية عمرانياً وسكانياً عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعتمد إمكانيات بقاء دولة فلسطينية مستقلة تُنشأ مستقبلاً على جملة أمور من بينها إعادة دمج اقتصاد القدس الشرقية في الاقتصاد الوطني الأوسع نطاقاً والسماح له باستئناف دوره المحوري التاريخي. وإعادة تأهيل اقتصاد القدس الشرقية المتفتت وإعادة هيكلته تتطلبان بذل جهد وطني ضخم في السنوات القادمة لربطه بالأرض الفلسطينية عن طريق تحقيق دمج أفضل لأسواق التجارة والعمل والأسواق المالية، كما جاء في التقرير.

وأحد الشروط البالغة الأهمية لإعادة دمج اقتصاد القدس الشرقية ضمن أراضي الضفة الغربية هو إمكانية الوصول بكفاءة إلى السلع والعاملين وحرية تنقلهما. وقد أسفر الافتراق الاقتصادي للقدس الشرقية عن باقي الأرض المحتلة عن حدوث معدل عالٍ لانتشار الفقر لدى الفلسطينيين في القدس بالمقارنة بالإسرائيليين الذين يعيشون في المدينة. ومكافحة الفقر في القدس الشرقية ليست فقط أولوية من أولويات الحياة الكريمة العاجلة بل إن لها أيضاً آثاراً على التماسك الاقتصادي والاجتماعي للمدينة. ذلك أن استبعاد القدس الشرقية من باقي الأرض الفلسطينية المحتلة له آثار خطيرة على كل من الاقتصاد المحلي للقدس الشرقية والاقتصاد الوطني الفلسطيني، كما يقول التقرير. فلو كان اقتصاد القدس الشرقية خاضعاً لولاية السلطة الفلسطينية، لكان الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني في عام 2010 قد ازداد بنسبة 9 في المائة كحد أدنى، من 7.6 مليارات دولار إلى 8.3 مليارات دولار، حسب تقديرات التقرير. وهذا ينطوي على إيرادات (عامة) مالية إضافية كبيرة وعلى آثار المضاعف الاقتصادي للدولة الفلسطينية مستقبلاً والتي يمكن أن تزيد من توسع الاقتصاد الوطني.

استجابة الأونكتاد

في عام 2010، واصل الأونكتاد دعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى التصدي للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المعاكسة وإلى بناء القدرات وقاعدة مؤسسية من أجل الدولة الفلسطينية المنشودة ذات السيادة، كما دعت إلى ذلك قرارات الأمم المتحدة.

وقد قُدم دعم الأونكتاد إلى الجمارك الفلسطينية عن طريق مشروع التعاون التقني المسمى "برنامج تحديث وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لدائرة جمارك السلطة الفلسطينية، المرحلة الثالثة"، المموَّل من المفوضية الأوروبية. وبمقدور الجمارك الفلسطينية الآن تنفيذ إجراءات جمركية جديدة والتفاعل بفعالية أكبر مع نظام الجمارك الإسرائيلي.

وقد وافق فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة على مقترَح الأونكتاد الرامي إلى توسيع نطاق أعمال 'مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية' لكي تشمل الأرض الفلسطينية المحتلة. والهدف من هذه المبادرة هو تطوير قطاعي التجارة والإنتاج الفلسطينيين ضمن إطار مرن قوامه تنسيق تدخلات الأمم المتحدة القادرة على رعاية تآزر الطاقات بشكل دينامي بين عمليات التدخل الإنساني والتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. والهدف المتوخى هو بناء قاعدة إنتاجية فلسطينية سليمة.

وللبناء على التعاون بين الأونكتاد والقطاع الخاص الفلسطيني، أعدت أمانة الأونكتاد مشروعاً بشأن "تنمية القدرات من أجل تيسير التجارة الفلسطينية" يهدف إلى تدعيم القدرة المؤسسية لمجلس الشاحنين الفلسطيني. وقد ضُمن التمويل لهذا المشروع عن طريق منحة مقدمة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وبدأ تنفيذ المشروع في أيار/مايو 2011.

*** ** ***